Annals of Agric. Sci., Moshtohor ISSN 1110-0419
Vol. 57(3) (2019), 791 – 806 http://aasj.bu.edu.eg/index.php

دراسه إقتصاديه تحليليه لبعض المؤشرات الكليه للاقتصاد المصري

د / إمام إمام حسب النبي
باحث أول – معهد بحوث الاقتصاد الزراعي
Corresponding author: eehasabalnaby@yahoo.com

مقدمة :

يعتبر إستقرار أوضاع الإقتصاد الكلي في مصر أحد أهم أهداف إستراتيجية التنمية المستدامه 2030 ، حيث يتضمن هذا الهدف خفض نسبة الدين العام ، وكذلك نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، والحفاظ على استقرار مستوى الأسعار، وبالرغم من الإصلاحات الإقتصاديه والإداريه التي شهدتها الدوله في السنوات الأخيره الماضيه إلا ان الإقتصاد المصريمازال يعاني من تراجع في بعض المؤشرات الاقتصاديه في الفتره الأخيره ، حيث تراجع معدل النمو الإقتصادي بمعدل 0.1نقطه مئويه عند مقارنة نتائجه عام 2016/2015بعام 2017/2016،وإزداد العجز الكلي للموازنه العامه للدوله من 326.35مليار دولار عام 2015 / 2016 إلى 372.75مليار دولار بمعدل زياده بلغ حوالي 14.22 % مليار دولار ، كما إزداد أيضاً متوسط معدل التضخم العام بالدوله من10.63%عام 2016/2015إلى24.4 %عام 2017/2016بمعدل 13.77نقطه مئويه، في حين إنخفض معدل البطاله في مصر ، حيث بلغ حوالي 12.5 % عام 2016/2015 إنخفض هذا المعدل إلى 11.98 % بمعدل إنخفاض بلغ حوالي 0.52 نقطه مئويه (*) . كما شهد معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي المقدر بتكلفة عوامل الإنتاج وبسعر السوق تذبذباً واضحاً خلال الفتره المختاره بالبحث ، حيث سجل معدل النمو أدنى قيمه له عام 2016/2015 بنحو 8.1 % مليار جنيه ، ونحو 10.9 % مليار جنيه لمعدل النمو المقدر بسعر السوق في نفس العام .

مشكلة البحث :

تتركز مشكلة البحث في إنخفاض معدلات النمو لمؤشرات الموارد والاستخدامات الكليه للاقتصاد المصري ، حيث تبين من البيانات المنشوره من الجهات المعتمده بالدوله الإنخفاض الواضح في معدلات النمو للموارد والإستخدامات الكليه خلال الفتره **(2017/2016 – 2008/2007)** بخلاف السنة الأخيرة في الفترة المدروسة بالبحث وهي **2017/2016** التي شهدت إرتفاع ملحوظ في معدلات النمو للموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد المصري ، وتزداد خطورة الموضوع في إرتفاع الدين العام وزيادة عجز الموازنه العامه للدوله ، مما كان له أثر سلبي على أداء بعض القطاعات الاقتصاديه بالدوله ، وبالتالي كان ضرورياً دراسة أهم المؤشرات الإقتصاديه في مصر خلال الفتره **(2017/2016-2006/2005)**، والتعرف على الوضع الراهن لمؤشرات الموارد والاستخدامات الكليه للإقتصاد المصري للوقوف على الأسباب التي أدت لإنخفاض معدلات النمو لهما في محاوله لوضع بعض الحلول لزيادة معدلات النمو لتلك المؤشرات .

أهداف البحث:

إستهدف البحث بصفه أساسيه : إلقاء الضوء على أهم المؤشرات الإقتصاديه في مصر ، و مؤشرات الموارد والإستخدامات الكليه ، ومعدلات النمو بالأسعار الجاريه للاقتصاد المصري ، وذلك عن طريق دراسه تحليليه لأهم المحاور الآتيه :

1- الوضع الراهن لتطور الموارد الكليه للاقتصاد المصري ، من خلال دراسةتطور مؤشرات الموارد الكليه للاقتصاد المصري والمتمثله في الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج ، وأيضاً الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق،وصافي الضرائب غير المباشره،والواردات من السلع والخدمات،وأخيراًدراسة تطور إجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصريخلال الفتره (2017/2016-2006/2005).
2- الوضع الراهن لتطور الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري،من دراسة تطور مؤشرات الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري والمتمثله في الإستهلاك النهائي الخاص والحكومي ، والإستثمارات ، والتغير في المخزون ، وجملة الإنفاق على الإستثمارات ، والصادرات من السلع والخدمات ، وأخيراً دراسة تطور إجمالي الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري خلال الفتره (2006/2005-2017/2016).
3- تطور معدلات النمو لكل من الموارد والإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري ، من خلال التعرف على تطور معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج وبسعر السوق ، ومعدلات النمو للواردات من السلع والخدمات ، ومعدلات النمو لإجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري ، ومعدلات النمو للاستهلاك النهائي الخاص والحكومي ، والإستثمارات، ومعدلات النمو لجملة الإنفاق على الإستثمارات ، والصادرات من السلع والخدمات،وأخيراً دراسة تطور معدلات النمو لإجمالي الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري خلال الفتره(2017/2016-2006/2005).

(*) وزارة التخطيط والمتابعه والإصلاح الإداري ، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الرابع والعام المالي 2017/2016

أسلوب البحث ومصادر البيانات:

تم الإستعانه بإستخدام أسلوبين إحصائيين المتعارف عليهما وهما التحليل الإحصائي الوصفي لأهم المؤشرات الإقتصاديه في مصر ، وأيضاً التحليل الإحصائي الوصفي والكمي لكل من المؤشرات الإقتصاديه للموارد والاستخدامات الكليه للاقتصاد المصري خلال الفتره(2006/2005–2017/2016)،كماتم إستخدام هذين الأسلوبين الوصفي والكمي كذلك لدراسة معدلات النمو لمؤشرات الموارد والاستخدامات الكليه للاقتصاد المصري خلال الفتره (2008/2007–2017/2016).

واعتمد البحث على مصادر البيانات لبعض الجهات المعنيه بنشر البيانات منها وزارة التخطيط والمتابعه والإصلاح الإداري ، ووزارة الماليه ، والجهاز المركزي للتعبئه العامه والإحصاء ،نشرات لأعداد متفرقه ، وتم الإستناد لبعض الدراسات والبحوث والتقاريرالإقتصاديهالمختلفه ،والمراجع العربيه والأجنبيه ذات الصله بموضوع البحث.

النتائج والمناقشة :

أولاً:أهم المؤشرات الاقتصاديه في مصر .

بدراسة البيانات الوارده بالجدول رقم (1) الخاصبأهم المؤشرات الإقتصاديه في مصر خلال العام المالي 2017/2016مقارناً بالمؤشرات في العام السابق 2016/2015تبين من وجود زيادةفي قيمة الإستثمارات الكليهالمقدره بالأسعارالجاريه حيث بلغت نحو 407.5 مليار جنيه عام 2016/2015، ونحو530 مليار جنيه عام 2017/2016 بمعدل زياده بلغ 30.1 % .

وإزدادتالإيرادات العامة للدولة من491.49مليار جنيه إلى 659.19 مليار جنيه عامي 2016/2015،2017/2016 على الترتيب بمعدل زياده 34.1 % ، كما إزدادت المصروفات العامه للدوله بمعدل 26.2 % حيث بلغت 817.84 مليار جنيه عام 2016/2015 إزدادت إلى حوالي 1031.94 مليار جنيه عام 2017/2016 . كما بلغ مؤشر صافي تدفقات الإستثمار الإجنبي المباشر نحو 6932.6 مليون دولار عام 2016./2015 في حين بلغ هذا المؤشر حوالي 7915..8 مليون دولار عام 2017/2016 وبمعدل زياده بلغ نحو 14.2%.

وخلاصة القول أن معظم المؤشرات الإقتصاديه خلال العام المالي 2017/2016 شهدت إرتفاعاً ملحوظ بمعدلات تغير متفاوته من مؤشر لأخر ، حيث سجل أعلى معدل تغير بالزياده لمؤشر صافي الإحتياطات الدوليه بحوالي 79% مليار دولار ، في حين بلغ أقل معدل تغير بالزياده كان من نصيب مؤشر صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بنحو 14.2 % مليون دولار .

جدول 1. أهم المؤشرات الاقتصاديه خلال العام المالي 2017/2016

م	المؤشـــــــر	العام المالي (يوليو – يونيو)		
		2016/2015	2017/2016	معدل التغير % (*)
1	معدل النمو الإقتصادي (%)	4.3	4.2	0.1 –نقطه مئويه
2	قيمة الإستثمارات الكليه بالأسعار الجاريه (مليار جنيه)	407.5	530	30.1
3	معدل الإستثمار (%) .	15	15.3	0.3نقطه مئويه
4	الإيرادات العامه (مليار جنيه)	491.49	659.19	34.1
5	المصروفات العامه (مليار جنيه)	817.84	1031.94	26.2
6	العجز الكلي في الموازنه العامه (مليار جنيه)	326.35	372.75	14.22
7	صافي الإحتياطات الدوليه (مليار دولار) نهاية يونيو	17.5	31.3	79
8	عدد شهور الواردات السلعيه المغطاه من صافي الإحتياطات الدوليه (نهاية يونيو)	3.7	6.5	2.8 شهراً
9	صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	6932.6	7915..8	14.2
10	معدل البطاله (%)	12.5	11.98	0.52 –**نقطه مئويه**
11	متوسط معدل التضخم العام(%)	10.63	24.4	13.77**نقطه مئويه**

(*) معدل التغير = (القيمه في سنة 2017/2016 - القيمه في سنة 2016/2015) / القيمة في سنة 2016/2015

الموازنه العامه = الإيرادات العامه – المصروفات العامه.

المصدر:

1) وزارة التخطيط والمتابعه والإصلاح الإداري- تقرير متابعة الأداء الإقتصادي والإجتماعي خلال الربع الرابع للعام المالي 2017/2016
2) وزارة الماليه – البنك المركزي المصري – الجهاز المركزي للتعبئه العامه والإحصاء .

ثانياً :الوضع الراهن لتطور الموارد الكليه للاقتصاد المصري:

تم في هذا الجزء من البحث دراسة تطور الموارد الكليه للاقتصاد المصري بالمليار جنيه وبالأسعار الجاريه لكل من :1) الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج ، 2) صافي الضرائب غير المباشره ، 3) الناتج المحلي بسعر السوق ، 4) الواردات من السلع والخدمات ، 5) تطور إجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري خلال الفتره (2005/2006–2016/2017).

1) الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج:

باستقراء بيانات الجدول رقم (2) المتعلق بالموارد الكليه للاقتصاد المصري بالمليار جنيه وبالأسعار الجاريه في مصر خلال الفترة (2005/2006–2016/2017) تبين أن الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بلغ الحد الأعلى له عام 2015/2016 بحوالي 2674.4 مليار جنيه. في حين بلغ الحد الأدنى له عام 2005/2006 بنحو 581.1 مليار جنيه ، كما بلغ المتوسط السنوي للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج حوالي 1585.99 مليار جنيه خلال الفتره المدروسه بالبحث . ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج أحد أهم عناصر الموارد الكليه للاقتصاد المصري .

وبالنظر لمؤشرات الجدول رقم (3) والذي يوضح الاتجاهات الزمنيه لتطور مؤشرات الموارد الكليه للاقتصاد المصري بالمليار جنيه وبالأسعار الجاريه إتضح من المعادله رقم (1) أن الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج في مصر تزايد بمقدار سنويقدر بنحو 201.7 مليار جنيه ، وهو مؤكد ومعنوي إحصائياً عند 1 % وقد بلغ معدل الزياده بحوالي 12.72 % من المتوسط العام البالغ نحو 1585.99 مليار جنيه خلال الفتره (2005/2006–2016/2017) .كما قدر معامل التحديد R^2 بنحو 0.96 ويبرهن ذلك على أن حوالي 96 % من التغيرات التي حدثت في الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاجفي مصر ترجع تأثيرها لعامل الزمن .

2) صافي الضرائب غير المباشره في مصر:

باستعراض بيانات الجدول رقم (2) يتضح أن صافي الضرائب غير المباشره أحد بنود ومؤشرات الموارد الكليه للاقتصاد المصري ، فقد تبين أنها شهدت تذبذباً واضحاً خلال الفتره (2005/2006) ، حيث بلغت قيمتها الحد الأعلى لها عام 2010/2011 بنحو 61.2 مليار جنيه ، في حين بلغت الحد الأدنى لها قيمة سالبه بنحو (75.6–) عام 2013/2014، وقدر صافي الضرائب غير المباشره الإجمالي بنحو 164.4 مليار جنيه بمتوسط سنوي بلغ 13.7 مليار جنيه خلال الفترة(2005/2006–2016/2017).

وبالنظر للمعادله رقم (2) في الجدول رقم (3) تبين أن مؤشرات المعادله لصافي الضرائب غير المباشره في مصر توضح تزايداً بلغ مقداره السنوي نحو 4.53 مليار جنيه وهو معنوي إحصائياً عند 5 % . وبلغ معدل الزياده السنوي بحوالي 4.53 مليار جنيه من المتوسط العام البالغ نحو 13.7 مليار جنيه خلال فتره الدراسة، وبلغ معامل التحديد R^2حوالي 0.11 ، ويعني ذلك أن 11%من التغيرات التي حدثت في صافي الضرائب غير المباشره ترجع تأثيرها لعامل الزمن .

3) الناتج المحلي الإجمالي في مصر بسعر السوق:

يعتبر الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق هو عباره عن ما أنتجه المجتمع من سلع وخدمات بالأسعارالجارية ومستبعداً فئة المستلزمات السلعية والخدمية، وبالإطلاع على البيانات الوارده بالجدول رقم (2) تبين أن الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بلغ الحد الأعلى له عام 2016/2017 بحوالي 3470 مليار مليار جنيه. أما الحد الأدنى له فقد بلغ نحو 617.7 مليار جنيه عام 2005/2006 ، كما بلغ المتوسط السنوي العام للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوقحوالي 1680.53 مليار جنيه خلال الفتره المدروسه بالبحث . ويعد الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق من أهم عناصر الموارد الكليه للاقتصاد المصري .(2005/2006–2016/2017).

وبإستعراض مؤشرات ونتائج المعادله رقم (3) بالجدول (3) تبين أن الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوقفي مصر قد تزايد بمقدار سنويبلغ نحو 236.36 مليار جنيه ، وهو مؤكد ومعنوي إحصائياً عند 1 % وقد بلغ معدل الزياده نحو14.06% من المتوسط العام البالغ نحو 1680.53 مليار جنيه خلال الفتره (2005/2006–2016/2017).وبلغ معامل التحديد R^2نحو 0.95 ويعلل ذلك على أن حوالي 95 % من التغيرات التي حدثت في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوقفي مصر ترجع تأثيرها لعامل الزمن .

4) الواردات من السلع والخدمات في مصر:

وبالإطلاع على البيانات الوارده بالجدول رقم (2) إتضح أن قيمة الواردات من السلع والخدمات شهدت إرتفاعاً ملحوظاً سنه تلو الأخرى خلال الفتره موضع البحث،حيث بلغت قيمة الواردات من السلع والخدمات في مصر الحد الأعلى لها بقيمة 988.5 مليار جنيه عام 2016/2017 ، أما الحد الأدنى لها فقد كان في أول السلسله المدروسه بالبحث عام 2005/2006 وبلغ 195 مليار جنيه ، وبلغت قيمة الواردات من السلع والخدمات الإجماليه بنحو 5171.3 مليار جنيه بمتوسط سنوي بلغ 430.94 مليار جنيه خلال الفتره (2005/2006–2016/2017).

وباستعراض مؤشرات ونتائج الجدول رقم(3) وتحديداً في المعادله رقم(4) تبين أن قيمة الواردات من السلع والخدمات في مصر شهدت تزايداً بلغ مقداره السنوي نحو 47.92مليار جنيه وهو مؤكد ومعنوي إحصائياً عند 1% .بمعدل زياده سنوي قدر بحوالي 11.12% مليار جنيه من المتوسط العام المقدربنحو 430.94 مليار جنيه خلال الفتره (2005/2006–2016/2017)، كما بلغ معامل التحديد R^2 حوالي 0.72 ، ويعني ذلك أن 72%من التغيرات التي حدثت في الواردات من السلع والخدمات يرجع تأثرها لعامل الزمن.

جـدول 2 . الموارد الكليه للاقتصاد المصري بالمليار جنيه وبالأسعار الجاريه خلال الفترة(2005/2006–2016/2017)

السنوات / البيان	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الانتاج	صافي الضرائب غير المباشره	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	الواردات من السلع والخدمات	إجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري(*)
2006/2005	581.1	36.6	617.7	195.0	812.7
07/06	710.4	34.4	744.8	259.4	1004.2
08/07	885.3	40.2	895.5	346.5	1241.5
09/08	994.1	48.1	1042.2	329.3	1371.5
10/09	1150.6	56.0	1206.6	320.8	1527.4
11/10	1309.9	61.2	1371.1	338.5	1709.6
12/11	1713.1	-38.4	1674,7	407.2	2081.9
13/12	1924.8	-64.4	1860.4	434.5	2294.9
14/13	2205.6	-75.6	2130.0	483.0	2613.0
15/14	2473.1	-29.2	2443.9	529.4	2973.3
16/15	2674.4	35.0	2709.4	539.2	3248.6
17/16	2409.5	60.5	3470.0	988.5	4458.5
الإجمالي	19031.9	164.4	20166.3	5171.3	25337.1
المتوسط	1585.99	13.7	1680.53	430.94	2111.43

(*) إجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري = الناتج المحلي بسعر السوق + الواردات من السلع والخدمات
المصدر: الجهازالمركزي للتعبئة العامه والإحصاء – الكتاب الإحصائي السنوي- نشرات لأعداد وأعوام متفرقه .

جدول رقم 3 . الإتجاهات الزمنيه لتطور مؤشرات الموارد الكليه للاقتصاد المصري بالمليار جنيه وبالأسعارالجاريه خلال الفترة–(2005/2006 2016/2017)

رقم المعادله	البيان (المتغير التابع)	المعادله	R^2	F	المتوسط العام	معدل النمو
1	(Y1) الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	Y1= 274.94 + 201.7 Xi (15.89) **	0.96	252.4	1585.99	12.72
2	(Y2) صافي الضرائب غير المباشره	Y2= 43.17+ 4.53 Xi (1.08) *	0.11	1.17	13.7	33.07
3	(Y3) الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	Y3 = 144.17 + 236.36 Xi (13.50)**	0.95	182.3	1680.53	14.06
4	(Y4) الواردات من السلع والخدمات	Y4 = 119 + 47.92 Xi (5.02) **	0.72	25.18	430.94	11.12
5	(Y5) إجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري	Y5 = 138.29 + 298.74Xi (9.95) **	0.92	98.94	2111.43	14.15

حيث أن :-
Y_1 = الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالمليار جنيه . Y_2 = صافي الضرائب غير المباشره بالمليار جنيه.
Y_3= الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالمليار جنيه ، Y_4=الواردات من السلع والخدمات بالمليار جنيه .
Y_5= إجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري بالمليار جنيه .
Xi = تمثل الزمن R^2 = معامل التحديد ( ) = قيمة T المحسوبة
** = معنوى عند مستوى معنوية 0.01* = معنوى عند مستوى معنوية 0.05
معدل النمو = B / المتوسط العام X 100
المصدر :- حسبت من بيانات الجدول رقم (2) .

5) إجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري:

يعتبر إجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري من أهم المؤشرات الاقتصاديه التي يمكن من خلالها الحكم على أداء إقتصاد أي دولة ما ، فباستقراء بيانات الجدول رقم (2) الخاص بالموارد الكليه للاقتصاد المصري بالمليار جنيه وبالأسعار الجاريه في مصر خلال الفترة (2006/2005–2017/2016) فقد تبين أن إجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصريشهد تزايداً ملحوظاً خلال الفتره المختاره بالبحث، وقد بلغ الحد الأعلى لإجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري نحو 4458.5 مليار جنيه عام 2017/2016. من ناحيه أخرى بلغ الحد الأدنى لإجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصرينحو 812.7 مليار جنيه عام 2006/2005 ، كما بلغإجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري بنحو 25337.1 مليار جنيه يمثل متوسط سنوي قدربنحو 2111.43 مليار جنيه خلال الفتره (2006/2005–2017/2016).

وبالرجوع لمؤشرات ونتائج المعادله رقم (5) بالجدول رقم (3) إتضح من المعادله تزايد إجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري بمقدار سنويبلغ نحو 298.74مليار جنيه ، وهو معنوي إحصائياً عند 1 % وقد بلغ معدل الزياده بحوالي 14.15% من المتوسط العام البالغ نحو 2111.43 مليار جنيه خلال الفتره (2016/2017–2005/2006).وقد بلغ معامل التحديد R^2نحو 0.92 ويعني ذلك أن حوالي 92 % من التغيرات التي حدثت في إجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصريفي مصر ترجع تأثيرها لعامل الزمن .

ثالثاً :الوضع الراهن لتطور معدلات النمو للموارد الكليه للاقتصاد المصري :

تعتبر معدلات النمو أحد أهم المؤشرات الاقتصاديه التي يمكن من خلالها التعرف على حالة الإقتصاد وفي هذا الجزء من البحث تم دراسة الوضع الراهن لتطور معدلات النمو لمؤشرات الموارد الكليه للاقتصاد المصري بالمليار جنيه وبالأسعار الجاريه خلال الفتره (2007/2008– 2016/2017) ، حيث تم دراسة وتحليل معدلات النمو لكل منمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج ، وصافي الضرائب غير المباشره ، والناتج المحلي بسعر السوق ، ومعدلات النمو لمؤشر الواردات من السلع والخدمات، وأخيراً دراسة تطور معدلات النمو لإجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري خلال نفس الفتره .

1) معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج:

باستعراض البيانات الوارده بالجدول رقم (4) الذي يبين معدلات النمو لمؤشرات الموارد الكليه للاقتصاد المصري بالمليار جنيه وبالأسعار الجاريه في مصر خلال الفترة (2008/2007–2017/2016) فقد إتضح أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج قد بلغ أدنى معدل له بنحو 8.1 %مليار جنيه في عام 2016/2015. في حين بلغ الحد الأعلى لمعدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج نحو 27.5 % مليار جنيه عام 2017/2016 ، كما بلغ المتوسط السنوي لمعدل النمو لهذا المؤشر حوالي 17.16 مليار جنيه خلال نفس الفتره.

وبالإطلاع على مؤشرات ونتائج المعادله (1)بالجدول رقم(5) اتضح أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج في مصر قد تزايد بمقدار زياده سنوي طفيف بلغ نحو 0.047 مليار جنيه ، وهذه الزياده غير مؤكده إحصائياً . وقد بلغ معدل الزياده حوالي 0.27 % من المتوسط العام البالغ حوالي 17.16 مليار جنيه خلال الفتره (2016/2017–2007/2008).كما إنخفض معامل التحديد R^2 بصوره كبيره ، حيث بلغ نحو 0.002وهذا يعني أن التغيرات التي حدثت في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج في مصر لا ترجع تأثيرها لعامل الزمن ، وإنما ترجع لعوامل أخرى غير مقاسه .

2) معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي في مصر بسعر السوق:

بالرجوع للبيانات الوارده بالجدول رقم (4) إتضح أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بلغ أعلى قيمه له قدرت بنحو 28.1 % مليار جنيه عام 2017/2016. في حين بلغت أدنى قيمه له حوالي 10.9% مليار جنيه10.9% مليار جنيه عام 2016/2015 ، وبلغ المتوسط السنوي العام لمعدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حوالي 16.74% مليار جنيه خلال الفتره (2017/2016–2008/2007) .

وبإستقراء مؤشرات ونتائج المعادله رقم (2) بالجدول (5) تبين أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق في مصر تزايد بمقدار زياده سنويبلغ نحو 0.45 مليار جنيه ، وهو أيضاً غير مؤكد إحصائياً، وقد بلغ معدل الزياده نحو2.69 % من المتوسط العام البالغ نحو 16.74 مليار جنيه خلال الفتره (2016/2017– 2007/2008).وبلغ معامل التحديد R2نحو 0.05 ويعلل ذلك على أن عامل الزمن ليس مسؤولاً عن التغيرات التي حدثت في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق في مصر .

جدول 4. معدلات النمو لمؤشرات الموارد الكليه للاقتصاد المصري بالمليار جنيه وبالأسعار الجاريه خلال الفترة(2007/2008-2016/2017)

البيان / السنوات	معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الانتاج	معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	معدل النمو للواردات من السلع والخدمات	معدل النمو لإجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري(*)
2008/2007	20.4	20.2	33.4	53.6
09/08	16.2	16.4	- 4.8	11.6
10/09	15.7	15.8	- 2.6	13.2
11/10	13.8	13.6	2.5	16.1
12/11	30.8	22.1	20.3	42.4
13/12	12.4	11.1	6.7	17.8
14/13	14.6	14.5	11.2	25.7
15/14	12.1	14.7	9.6	24.3
16/15	8.1	10.9	1.9	12.8
17/16	27.5	28.1	83.10	111.4
الإجمالي	171.6	167.4	161.5	328.9
المتوسط	17.16	16.74	16.15	32.89

(*) إجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري = الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق + الواردات من السلع والخدمات .
المصدر: 1) الجهازالمركزي للتعبئةالعامه والإحصاء – الكتاب الاحصائى السنوي - نشرات لأعداد وأعوام متفرقه.
2) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

جدول رقم 5 . الإتجاهات الزمنيه لتطور مؤشرات معدلات النمو للموارد الكليه للاقتصاد المصري بالمليار جنيه وبالأسعار الجاريه خلال الفترة (2007/2008-2016/2017)

معدل النمو	المتوسط العام	F	R^2	المعادله	البيان (المتغير التابع)	رقم المعادله
0.27	17.16	.002	.002	Y1= 16.52 + 0.047 Xi (0.05) -	(Y1) معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	1
2.69	16.74	.36	.05	Y2 = 13.69 + 0.45 Xi (0.60) -	(Y2) معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	2
37.45	16.15	4.54	.39	Y3 = −22.87 + 6.18 Xi (2.13) **	(Y3) معدل النمو للواردات من السلع والخدمات	3
20.16	32.89	3.39	.33	Y4 = −9.18 + 6.63 Xi (1.48) *	(Y4) معدل النمو لإجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري	4

حيث أن :-
Y_1 = معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالمليار جنيه .
Y_2 = معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالمليار جنيه.
Y_3= معدل النمو للواردات من السلع والخدمات بالمليار جنيه.
Y_4= معدل النمو لإجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري بالمليار جنيه .
Xi = تمثل الزمن R^2 = معامل التحديد ( ) = قيمة T المحسوبة
** = معنوى عند مستوى معنوية0.01* = معنوى عند مستوى معنوية 0.05 - = غير معنوي إحصائياً.
معدل النمو = B / المتوسط العام X100
المصدر :- حسبت من بيانات الجدول رقم (4) .

3) معدل النمو للواردات من السلع والخدمات في مصر:

بالنظر لبيانات الجدول رقم (4) إتضح أن معدل النمو للواردات من السلع والخدمات شهدت تذبذباً ملحوظاً بالزياده والنقصان خلال الفتره موضع البحث،حيث بلغ معدل النمو للواردات من السلع والخدمات في مصر الحد الأعلى لهبنحو83.10 % مليار جنيه عام 2017/2016 ، أما الحد الأدنى لمعدل النمو للواردات من السلع والخدماتفقد أخذ المعدل قيمه سلبيه بلغت نحو -(4.8) % مليار جنيه عام 2009/2008، كما بلغ المتوسط السنوي لمعدل النمو لقيمة الواردات من السلع والخدمات نحو 16.15% مليار جنيه خلال الفتره (2007/2008-2016/2017).

وباستعراض مؤشرات ونتائج الجدول رقم(5) في المعادله رقم(3) تبين أن معدل النمو لقيمة الواردات من السلع والخدمات في مصر قد إزدادت خلال الفتره المدروسه بمقدار زياده سنوي بلغ6.18 %مليار جنيه وهو مؤكد ومعنوي إحصائياً عند 1 % .وقد بلغ معدل الزياده السنوي نحو37.45% مليار جنيه من المتوسط العام المقدربنحو 16.15 مليار جنيه خلال الفتره (2016/2017– 2007/2008)، كما بلغ معامل التحديد R^2حوالي 0.39 ، ويعني ذلك أن 39%من التغيرات التي حدثت في معدل النمو لقيمة الواردات من السلع والخدمات ترجع تأثيرها لعامل الزمن.

4) معدل النمو لإجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري :

بالنظر للبيانات المدونه بالجدول رقم (4) تبين أن معدل النمو لإجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري شهد عدم إستقرار فكان متذبذباً بالزياده والنقصان خلال الفتره (2008/2007–2017/2016)، وقد بلغ الحد الأعلى لمعدل النمو لإجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري نحو 111.4% مليار جنيه عام 2017/2016. في حين بلغ الحد الأدنى لمعدل النمو لإجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري نحو 11.6% مليار جنيه عام 2009/2008 ، كما بلغ إجمالي معدل النمو للموارد الكليه للاقتصاد المصري بنحو 328.9% مليار جنيهبمتوسط سنوي قدر بنحو 32.89% مليار جنيه خلال الفتره (2008/2007–2017/2016).

وبإستعراض مؤشرات ونتائج المعادله رقم (4) بالجدول رقم (5) إتضح من المعادله تزايد معدل النمو لإجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري بمقدار سنوي بلغ نحو 6.63 مليار جنيه ، وهو معنوي إحصائياً عند 5%، وبلغ معدل الزياده حوالي 20.16% من المتوسط العام البالغ نحو 32.89 مليار جنيه خلال الفتره (2016/2017– 2007/2008).كما بلغ معامل التحديد R^2نحو 0.33 ويعني ذلك أن حوالي 33% من التغيرات التي حدثت في معدل النمو لإجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري ترجع تأثيرها لعامل الزمن ، وأن نحو 0.67 % من التأثيرات ترجع لعوامل أخرى غير الزمن .

رابعاً:الوضع الراهن لتطور الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري:

بالنسبه لهذا الجزء من البحث تم دراسة تطور مؤشرات الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري بالأسعار الجاريه لكل من الإستهلاك النهائي الخاص والحكومي ، وأيضاً حجم الإستثمارات، والتغير في المخزون ، وجملة الإنفاق على الإستثمارات ، والصادرات من السلع والخدمات ، وأخيراً تطور إجمالي الإستخدامات الكليه للإقتصاد المصري بالمليار جنيه خلال الفتره (2006/2005–2017/2016).

1) مؤشر الإستهلاك النهائي الخاص في مصر:

بالإطلاع على بيانات الجدول رقم (6) الذي يوضح الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري بالمليار جنيه وبالأسعار الجاريه في مصر خلال الفترة (2006/2005–2017/2016) إتضحأن مؤشر الإستهلاك النهائي الخاص بلغ أعلى قيمه له عام 2017/2016 بنحو3012.7 مليار جنيه. من ناحيه أخرى بلغ الحد الأدنى له 436.1 مليار جنيه في عام 2006/2005 ، كما بلغ المتوسط السنوي للإستهلاك النهائي الخاص نحو 1354.26مليار جنيه خلال الفتره المدروسه بالبحث .

وبإستقراء مؤشرات ونتائج الجدول رقم (7) في المعادله رقم (1) تبين أن مؤشر الإستهلاك النهائي الخاص في مصر أخذ في التزايد المستمر ، حيث بلغ مقدار الزياده السنوينحو 210.88 مليار جنيه ، وهو مؤكد ومعنوي إحصائياً عند 1% ، وبلغ معدل الزياده بحوالي 15.57 % من المتوسط العام البالغ نحو 1354.26 مليار جنيه خلال الفتره (2016/2017–2005/2006)، كما قدر معامل التحديد R^2بنحو 0.93 ويعني ذلك أن نحو93 % من التغيرات التي حدثت بمؤشر الإستهلاك الخاص النهائيفي مصر ترجع تأثيرها لعامل الزمن. .

2) مؤشر الإستهلاك النهائي الحكومي في مصر :

بالرجوع لبيانات الجدول رقم (6) إتضح أن مؤشر الإستهلاك النهائي الحكومي بلغ أعلى قيمه له عام 2017/2016 بنحو 350.2 مليار جنيه،كما بلغ الحد الأدنى لهذا المؤشر نحو75.5 مليار جنيه في عام 2006/2005 ، وقد بلغ المتوسط السنوي للإستهلاك النهائي الجكومي نحو 188.53 مليار جنيه خلال الفتره (2016/2017–2005/2006) .

وبالنظرلمؤشرات ونتائج الجدول رقم (7) في المعادله رقم (2) إتضحأن مؤشر الإستهلاك النهائي الحكوميفي مصر شهد تزايداً مستمراً خلال الفتره المدروسه ، حيث بلغت مقدار الزياده السنوي لهذا المؤشرنحو 25.48 مليار جنيه ، وهذه الزياده مؤكده إحصائياً ومعنويه عند 1% ، وبلغ معدل الزياده السنويه حوالي 13.52 % من المتوسط العام البالغ نحو 188.53 مليار جنيه خلال الفتره (2016/2017–2005/2006)، وبلغ معامل التحديد R^2 نحو 0.97 ويبرهن ذلك على أن حوالي ما نسبته97 % من التغيرات التي حدثت في مؤشر الإستهلاك الحكومي النهائيفي مصر تؤول تأثيرها لعامل الزمن .

جدول 6 . الإستخدمات الكليه للاقتصاد المصري بالمليار جنيه وبالأسعار الجاريه خلال الفترة(2005/2006-2016/2017)

البيان السنوات	الاستهلاك النهائي الخاص	الاستهلاك النهائي الحكومي	حجم الإستثمارات	التغير في المخزون	جملة الإنفاق على الاستثمارات	الصادرات من السلع والخدمات	إجمالي الاستخدامات الكليه للاقتصاد المصري
06/05	436.1	75.5	115.7	0.0	115.7	185.0	812.7
07/06	539.2	84.4	155.3	0.0	155.3	225.3	1004.2
08/07	647.6	97.5	199.5	1.0	200.5	295.9	1241.5
09/08	793.1	118.3	197.1	2.9	200.0	260.1	1371.5
10/09	899.8	134.7	231.8	3.5	235.3	257.6	1527.4
11/10	1036.1	157.0	229.1	5.4	234.5	282.0	1709.6
12/11	1351.7	187.2	246.6	22.3	268.4	274.6	2081.9
13/12	1502.7	211.2	241.6	22.8	264.4	316.6	2294.9
14/13	1766.6	252.4	265.1	25.5	290.6	303.4	2613.0
15/14	2014.5	284.4	333.7	15.5	349.2	322.2	2973.3
16/15	2251.2	309.6	392.0	15.5	407.5	280.3	3248.6
17/16	3012.7	350.2	514.3	15.7	530.0	565.6	4458.5
الإجمالي	16251.3	2262.4	3121.8	130.1	3251.4	3568.6	25337.1
المتوسط	1354.26	188.53	260.15	10.84	270.95	297.38	2111.43

المصدر:

1) الجهاز المركزي للتعبئة العامه والإحصاء – الكتاب الإحصاء السنوي .الحسابات القوميه – نشرات لأعداد وأعوام متفرقه.
2) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري .

3) مؤشر حجم الإستثمارات في مصر:

بالنظر للبيانات المدونه بالجدول رقم (6) تبينأن مؤشر حجم الإستثمارات في مصر بلغ أعلى قيمه له عام 2017/2016 بنحو 3 .514 مليار جنيه،في حين بلغ الحد الأدنى لهذا المؤشر نحو 115.7 مليار جنيه في عام 2006/2005 ، وبلغ المتوسط السنوي لمؤشر حجم الإستثمارات نحو 260.15 مليار جنيه خلال الفتره (2005/2006-2016/2017) .

وبالرجوع لمؤشرات ونتائج الجدول رقم (7) في المعادله رقم (3) تبين أن مؤشر حجم الإستثمارات في مصر أخذ في التزايد المستمر خلال الفتره المختاره بالبحث ، حيث قدرتالزياده السنويهله بنحو27.42 مليار جنيه ، وهذه الزياده أيضاً مؤكده إحصائياً ومعنويه عند 1% ، كما بلغ معدل الزياده السنويه حوالي 10.54 % من المتوسط العام البالغ نحو 260.15 مليار جنيه خلال الفتره (2005/2006-2016/2017)، وبلغ معامل التحديد R^2نحو 0.83 ويعني أن حوالي83 % من التغيرات التي حدثت في مؤشر حجم الإستثماراتفي مصر يرجع تأثيرها لعامل الزمن .

4) مؤشر التغير في المخزون في مصر:

بالإطلاع على البيانات الوارده في الجدول رقم (6) تبين أن مؤشر التغير في المخزون بمصر خلال الفترة (2005/2006-2016/2017) بلغ أعلى قيمه له عام 2013/2012 بنحو 22.8 مليار جنيه. في حين سجل حداً أدنى في التغير في المخزون بنحو 0.1 مليار جنيه عام2008/2007 ، ولم يسجل أي قيمه في بداية الفتره المدروسة لعامي 2006/2005 ، 2007/2006 ،وبلغ المتوسط السنوي للتغير في المخزون بنحو 10.84 مليار جنيه خلال الفتره (2005/2006-2016/2017) .

وبإستقراء مؤشرات ونتائج الجدول رقم (7) في المعادله رقم (4) إتضح أن مؤشر التغير في المخزون في مصر أخذ في التزايد ، حيث بلغ مقدار الزياده السنويه نحو 2.10 مليار جنيه ، وهو مؤكد إحصائياً ومعنوي عند 1% ، كما بلغ معدل الزيادة السنوية في مؤشر التغير في المخزون حوالي 19.37% من المتوسط العام المقدر بنحو 10.84 مليار جنيه خلال الفتره (2005/2006-2016/2017)، وقدر معامل التحديد R^2بنحو 0.61 ما يعني أن نحو61 % من التغيرات التي حدثت في مؤشر التغير في المخزون بمصر ترجع تأثيرها لعامل الزمن .

جدول رقم 7 . الإتجاهات الزمنيه لتطور مؤشرات الإستخدمات الكليه للاقتصاد المصري بالمليار جنيه وبالأسعار الجاريه خلال الفترة (2005/2006-2016/2017)

رقم المعادله	البيان (المتغير التابع)	المعادله	R^2	F	المتوسط العام	معدل النمو
1	(Y1) الإستهلاك النهائي الخاص	Y1= 16.42 + 210.88 Xi (11.85) **	0.93	140.3	1354.26	15.57
2	(Y2) الإستهلاك النهائي الحكومي	Y2= 22.92 + 25.48 Xi (19.36)**	0.97	374.7	188.53	13.52
3	(Y3) حجم الإستثمارات	Y3 = 81.94 + 27.42 Xi (7.03) **	0.83	49.47	260.15	10.54
4	(Y4) التغير في المخزون	Y4 = − 2.83 + 2.10 Xi (3.97) **	0.61	15.73	10.84	19.37
5	(Y5) جملة الإنفاق على الإستثمارات	Y5 = 79.08 + 29.52 Xi (8.37) **	0.88	70.05	270.95	10.89
6	(Y6) الصادرات من السلع والخدمات	Y6 = 178.02 + 18.36 Xi (3.72) **	0.51	10.35	297.38	6.17
7	(Y7) إجمالي الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري	Y7 = 138.29 + 298.74Xi (9.95) **	0.92	98.94	2111.43	14.15

حيث أن :-

Y_1 = الإستهلاك النهائي الخاص بالمليار جنيه .Y_2 = الاستهلاك النهائي الحكومي بالمليار جنيه .

Y3=حجم الإستثمارات بالمليار جنيه .Y_4=التغير في المخزون بالمليار جنيه ،

Y5=جملة الإنفاق على الإستثمارات بالمليار جنيه ، Y_6=الصادرات من السلع والخدمات بالمليار جنيه

Y7= إجمالي الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري بالمليار جنيه

Xi = تمثل الزمن R^2 = معامل التحديد ( ) = قيمة T المحسوبة

** = معنوى عند مستوى معنوية 0.01 * = معنوى عند مستوى معنوية 0.05

معدل النمو = B / المتوسط العام x 100

المصدر :- حسبت من بيانات الجدول رقم (6) .

5) مؤشر جملة الإنفاق على الإستثمارات في مصر :

بالنظر للبيانات الوارده بالجدول رقم (6) إتضحأنجملة الإنفاق على الإستثمارات في مصر بلغ أعلى قيمه له عام 2017/2016 بنحو 530 مليار جنيه، كما بلغ الحد الأدنى لجملة الإنفاق على الإستثمارات في مصر نحو 115.7 مليار جنيه في عام 2006/2005 ، وبلغ المتوسط السنوي لجملة الإنفاق على الإستثمارات في مصر نحو 270.95 مليار جنيه خلال الفتره (2005/2006-2016/2017) .

وبالإطلاع على مؤشرات ونتائج الجدول رقم (7) في المعادله رقم (5) تبين أن هناك زياده في جملة الإنفاق على الإستثمارات في مصر خلال الفتره المدروسه بالبحث ، حيث قدرتالزياده السنويهلجملة الإنفاق على الإستثماراتبنحو29.52 مليار جنيه ، وهذه الزياده مؤكده إحصائياً ومعنويه عند 1% ، وبلغ معدل الزياده السنويه حوالي 10.89 % من المتوسط العام البالغ نحو 270.95 مليار جنيه خلال الفتره المدروسه بالبحث ، كما بلغ معامل التحديد R^2نحو 0.88 مما يعني أن نحو88 % من التغيرات التي حدثت في مؤشر جملة الإنفاق على الإستثماراتفي مصر يرجع تأثيرها لعامل الزمن .

6) الصادرات من السلع والخدمات في مصر:

بإستعراض بيانات الجدول رقم (6) تبين أن قيمة الصادرات من السلع والخدمات شهدت تذبذباً ملحوظاً بالزياده والنقصان خلال الفتره (2006/2005 -2017/2016) ،حيث بلغت الصادرات من السلع والخدمات في مصر الحد الأعلى لهابنحو 565.6مليار جنيه عام 2017/2016 ، أما الحد الأدنى للصادرات من السلع والخدماتبلغ نحو 185 مليار جنيه عام 2006/2005 ، وقدر المتوسط السنوي للصادرات من السلع والخدمات نحو 297.38مليار جنيه خلال متوسط الفتره (2005/2006-2016/2017).

وبالإطلاع على مؤشرات ونتائج الجدول رقم (7) بالمعادله رقم (6) إتضح أن هناك زياده خلال الفتره المدروسه ،حيث قدرت الزياده السنويه في الصادرات من السلع والخدمات في مصر بحوالي 18.36 مليار جنيه،بمعدل زياده يصل إلى حوالي 6.17 % وهو مؤكد ومعنوي إحصائياً عند 1% ، كما بلغ معامل التحديد R^2 حوالي 0.51 ، ويبرهن ذلك على أن ما نسبته 51% من التغيرات التي حدثت في قيمة الصادرات من السلع والخدمات ترجع تأثيرها لعامل الزمن.

7) إجمالي الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري:

يعد إجمالي الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري من أهم المؤشرات الاقتصاديه التي يتم إستخدامها لتقييم أداء إقتصاد الدول ، فباالنظر إلى بيانات الجدول رقم (6) الخاص بالإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري بالمليار جنيه وبالأسعار الجاريه خلال الفترة (2006/2005–2017/2016) فقد تبين أن إجمالي الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري شهدت تزايداً مستمراً عام بعد عام وهذا يتفق مع إجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري خلال الفتره المختاره بالبحث، وقد بلغ الحد الأعلى لإجمالي الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري نحو 4458.5 مليار جنيه عام 2017/2016. في حين بلغ الحد الأدنى لإجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري نحو 812.7 مليار جنيه عام 2006/2005 ، كما بلغ إجمالي الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري بنحو 25337.1 مليار جنيه تمثل متوسط سنوي قدر بنحو 2111.43 مليار جنيه خلال الفتره (2017/2016–2006/2005).

وبالإطلاع على مؤشرات ونتائج المعادله رقم (7) بالجدول رقم (7) إتضح من المعادله تزايد إجمالي الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري بمقدار سنويبلغ نحو 298.74 مليار جنيه ، وهو معنوي إحصائياً عند 1 % ، كما بلغ معدل الزياده حوالي 14.15% من المتوسط العام البالغ نحو 2111.43 مليار جنيه خلال الفتره (2017/2016–2005/2006). وقد بلغ معامل التحديد R^2نحو 0.92 ويعني ذلك أن حوالي 92 % من التغيرات التي حدثت في إجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري في مصر ترجع تأثيرها لعامل الزمن .

خامساً :الوضع الراهن لتطور معدلات النمو للإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري :

في هذا الجزء من البحث تم دراسة الوضع الراهن لتطور معدلات النمو للإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري بالمليار جنيه وبالأسعار الجاريه خلال الفتره (2017/2016–2007/2008) ، حيث تم دراسة وتحليل معدلات النمو لكل من مؤشرات الإستهلاك النهائي الخاص، الإستهلاك النهائي الحكومي ، وحجم الإستثمارات ، وجملة الإنفاق على الإستثمارات، وأيضاً معدلات النمو لمؤشر الصادرات من السلع والخدمات، وأخيراً دراسة تطور معدلات النمو لإجمالي الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري خلال الفتره المختاره بالبحث .

1) معدل النمو للإستهلاك النهائي الخاص في مصر:

باستعراض البيانات الوارده بالجدول رقم (8) الذي يبين معدلات النمو للإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري بالمليار جنيه وبالأسعار الجاريه في مصر خلال الفترة(2017/2016–2007/2008) فقد إتضح أن معدل النمو للإستهلاك النهائي الخاصفي مصر بلغ أدنى معدل له يقدر بنحو11.2%مليار جنيه في عام 2013/2012.في حين بلغ الحد الأعلى لمعدل النمو للإستهلاك النهائي الخاص نحو 33.8% مليار جنيه عام 2017/2016 ،كما بلغ المتوسط السنوي لمعدل النمو لهذا المؤشر حوالي 19 مليار جنيه خلال متوسط الفتره (2017/2016–2007/2008) .
وبالإطلاع على مؤشرات ونتائج الجدول رقم (9) الذي يوضح الإتجاهات الزمنيه لتطور معدلات النمو للإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري ، حيث تبين من المعادله (1) بالجدول أن معدل النمو للإستهلاك النهائي الخاصفي مصر تزايد بمقدار زياده سنويبلغ نحو 210.88مليار جنيه ، وهذه الزياده مؤكده ومعنويه إحصائياً عند 1%، كما إنخفض معامل التحديد R^2 بصوره كبيره ، حيث بلغ نحو 0.02 وهذا يعني أن التغيرات التي حدثت في معدل النمو للإستهلاك النهائي الخاصفي مصر لا ترجع تأثيرها لعامل الزمن ، وإنما ترجع لعوامل أخرى غير محسوبه خلال الفتره (2017/2016–2007/2008).

2) معدل النمو للإستهلاك النهائي الحكومي في مصر:

بالإطلاع على البيانات المدونه بالجدول رقم (8) تبين أن معدل النمو للاستهلاك النهائي الحكومي في مصر بلغ أدنى معدل له بنحو 7.7% مليار جنيه في عام 2016/2015.في حين بلغ الحد الأعلى لمعدل النمو للإستهلاك النهائي الحكومي نحو 21.3% مليار جنيه عام 2009/2008،كما بلغ المتوسط السنوي لمعدل النمو لهذا المؤشر حوالي 15.35% مليار جنيه خلال متوسط الفتره (2017/2016– 2007/2008) .

وباستعراض مؤشرات ونتائج الجدول رقم (9) فقد تبين من المعادله (2) بالجدول أن معدل النمو للإستهلاك النهائي الحكوميفي مصر تزايد بمقدار زياده سنويبلغ نحو 25.48مليار جنيه ، وهي مؤكده ومعنويه إحصائياً عند 1%، كما بلغ معامل التحديد **R^2** نحو 0.37 مما يعني أن التغيرات التي حدثت في معدل النمو للإستهلاك النهائي الجكوميفي مصر ترجع تأثيرها لعامل الزمن بنسبة 37% ونحو 63% من التأثيرات في الاستهلاك النهائي الحكومي ترجع لعوامل أخرى غير محسوبه خلال الفتره المدروسه بالبحث .

جدول 8 . معدلات النمو للإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري بالمليار جنيه وبالأسعار الجاريه خلال الفترة(2007/2008-2016/2017)

البيان / السنوات	الاستهلاك النهائي الخاص	الاستهلاك النهائي الحكومي	الإستثمارات	جملة الإنفاق على الاستثمارات	الصادرات من السلع والخدمات	إجمالي الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري
2008/2007	20.1	15.5	28.5	29.1	31.3	124.5
09/08	22.5	21.3	−1.2	−0.2	− 12.1	30.3
10/09	13.5	13.9	17.6	17.7	− 1.0	61.7
11/10	15.1	16.6	−1.2	−0.3	9.5	39.7
12/11	30.5	19.2	7.4	14.5	− 2.6	69
13/12	11.2	12.8	−1.8	−1.5	15.3	36
14/13	17.6	19.5	9.7	9.9	−4.2	52.5
15/14	14.0	13.9	25.9	20.2	6.2	80.2
16/15	11.7	7.7	17.5	16.7	−13.0	40.6
17/16	33.8	13.1	31.2	30.1	101.8	210
الإجمالي	190	153.5	133.6	136.2	131.2	744.5
المتوسط	19	15.35	13.36	13.62	13.12	74.45

(*) إجمالي الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري = الإستهلاك الخاص والحكومي + الإستثمارات وجملة الإنفاق على الإستثمارات + الصادرات من السلع والخدمات .

المصدر:

1) الجهاز المركزي للتعبئة العامه والإحصاء – الكتاب الإحصائي السنوي .الحسابات القوميه – نشرات لأعداد متفرقه – خلال الفتره (2008–2017).

2) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

جدول رقم 9 .الإتجاهات الزمنيه لتطور معدلات النمو للإستخدمات الكليه للاقتصاد المصري بالمليار جنيه وبالأسعار الجاريه خلال الفترة (2007/2008-2016/2017)

رقم المعادله	البيان (المتغير التابع)	المعادله	R^2	F	المتوسط العام
1	(Y1) معدل النمو للإستهلاك النهائي الخاص	Y1= 16.42 + 210.88 Xi (11.85) **	.02	0.13	19
2	(Y2) معدل النمو للإستهلاك النهائي الحكومي	Y2= 22.92 + 25.48 Xi (19.36)**	.37	4.13	15.35
3	(Y3) معدل النمو لحجم الإستثمارات	Y3 = 6.40 + 236.414 Xi (12.49) **	.48	6.58	13.36
4	(Y4) معدل النمو للإنفاق على الإستثمارات	Y4 = 81.94 + 27.42 Xi (7.03) **	.42	5.13	13.62
5	(Y5) معدل النمو للصادرات من السلع والخدمات	Y5 = − 2.83 + 2.10 Xi (3.97) **	.28	2.77	13.12
6	(Y6) معدل النمو لإجمالي الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري	Y6 = 79.08 + 29.52 Xi (8.37) **	.35	3.8	74.45

حيث أن :-

Y_1 = معدل النمو للإستهلاك النهائي الخاص بالمليار جنيه. Y_2 = معدل النمو للإستهلاك النهائي الحكومي بالمليار جنيه.

Y_3= معدل النمو لحجم الإستثمارات بالمليار جنيه ، Y 4= معدل النمو للإنفاق على الإستثمارات بالمليار جنيه

Y_5= معدل النمو للصادرات من السلع والخدمات بالمليار جنيه.

Y6=معدل النمو لإجمالي الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري بالمليار جنيه.

Xi = تمثل الزمن R^2 = معامل التحديد ( ) = قيمة T المحسوبة

** = معنوى عند مستوى معنوية 0.01 * = معنوى عند مستوى معنوية 0.05

المصدر :- حسبت من بيانات الجدول رقم (8) .

3) معدل النمو لحجم الإستثمارات في مصر:

إتضح من بيانات الجدول رقم (8) أن معدل النمو لحجم الإستثمارات في مصر بلغ أدنى معدل له قدر بنحو –1.8% مليار جنيه في عام 2013/2012.في حين بلغ الحد الأعلى لمعدل لحجم الإستثمارات في مصر بنحو 31.2% مليار جنيه عام 2017/2016،كما بلغ المتوسط السنوي لمعدل النمو لهذا المؤشر نحو13.36% مليار جنيه خلال متوسط الفتره (2007/2008–2016/2017) .

وباستعراض مؤشرات ونتائج الجدول رقم (9) تبين من المعادله (3) أن معدل النمو للإستثمارات في مصر تزايد بمقدار زياده سنوي بلغ نحو 236.414مليار جنيه ، وهذه الزياده معنويه إحصائياً عند 1%، كمابلغ معامل التحديد R^2 بنحو 0.48 ، مما يعني أن 48% من التغيرات التي حدثت في معدل النمو للاستثمارات في مصر ترجع تأثيرها لعامل الزمن خلال الفتره (2016/2017– 2007/2008).

4) معدل النمو لجملة الإنفاق على الإستثمارات في مصر:

بالإطلاع على بيانات الجدول رقم (8) إتضح أن معدل النمو لجملة الإنفاق على الإستثمارات في مصر بلغ أدنى معدل بنسبه سالبه بلغت نحو–1.5% مليار جنيه في عام 2013/2012. وبلغ الحد الأعلى لمعدل النمو لجملة الإنفاق على الإستثمارات في مصر نحو 30.1% مليار جنيه عام 2017/2016،كما بلغ المتوسط السنوي لمعدل النمو لجملة الإنفاق على الإستثمارت حوالي 13.62% مليار جنيه خلال متوسط الفتره (2007/2008–2016/2017) .

وبالرجوع لمؤشرات ونتائج الجدول رقم (9) إتضح من المعادله (4) بالجدول أن معدل النمو لجملة الإنفاق على الإستثماراتفي مصر أخذ في الزياده بمقدار زياده سنوي بلغ نحو 27.42%مليار جنيه ، وهي مؤكده ومعنويه إحصائياً عند 1%، وبلغ معامل التحديد R^2 نحو 0.42 مما يبرهن على أن التغيرات التي حدثت في معدل النمو لجملة الإنفاق على الإستثمارات في مصر ترجع تأثيرها لعامل الزمن بنسبة 42% .

5) معدل النمو للصادرات من السلع والخدمات في مصر:

باستعراض البيانات الوارده بالجدول رقم (8) إتضح أن معدل النمو للصادرات من السلع والخدمات في مصر بلغ أدنى معدل له يقدر بقيمه سالبه – 13% مليار جنيه في عام 2016/2015. وبلغ الحد الأعلى لمعدل النمو للصادرات من السلع والخدمات في مصر حوالي 101.8% مليار جنيه عام 2017/2016، كما بلغ المتوسط السنوي العام لمعدل النمو لهذا المؤشر حوالي 13.12% مليار جنيه خلال متوسط الفتره (2007/2008–2016/2017) .

وبالإطلاع على مؤشرات ونتائج الجدول رقم (9) فقد تبين من المعادله (5) أن معدل النمو للصادرات من السلع والخدمات في مصر تزايد بمقدار زياده سنوي بلغ نحو 2.10%مليار جنيه وهي مؤكده ومعنويه إحصائياً عند 1%، وبلغ معامل التحديد R^2نحو 0.28 ، مما يعني أن 28 % من التغيرات التي حدثت في معدل النمو للصادرات من السلع والخدمات ترجع تأثيرها لعامل الزمن خلال متوسط الفتره (2007/2008– 2016/2017)

6) معدل النمو لإجمالي الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري:

باستعراض البيانات الوارده بالجدول رقم (8) الذي يبين معدلات النمو للإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري بالمليار جنيه وبالأسعار الجاريه في مصر خلال الفترة(2007/2008–2016/2017) فقد تبين أن معدل النمو لإجمالي الاستخدامات الكليه للاقتصاد المصري بلغ أدناه بمعدل 30.3% مليار جنيه في عام 2009/2008.في حين بلغ الحد الأعلى لمعدل النمو لإجمالي الاستخدامات الكليه للاقتصاد المصري نحو 210% مليار جنيه عام 2017/2016، وبلغ المتوسط السنوي لمعدل النمو لهذا المؤشر حوالي 74.45% مليار جنيه خلال متوسط الفتره (2007/2008–2016/2017) .

وبإستقراء مؤشرات ونتائج المعادله رقم (6)بالجدول رقم (9) فقد تبين من المعادله (6) أن معدل النمو لإجمالي الاستخدامات الكليه للاقتصاد المصري تزايد بمقدار زياده سنويبلغ نحو 29.52%مليار جنيه ، وهذه الزياده مؤكده ومعنويه إحصائياً عند 1%، وبلغ معامل التحديد R^2 نحو 0.35 ، وهذا يعني أن 35% من التغيرات التي حدثت في معدل النمو لإجمالي الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري ترجع تأثيرها لعامل الزمن خلال الفتره (2016/2017– 2007/2008).

أهم نتائج البحث :

1- إرتفاع معظم المؤشرات الإقتصاديه خلال العام المالي 2017/2016 إرتفاعاً ملحوظاً بمعدلات تغير متفاوته من مؤشر لأخر ، حيث سجل أعلى معدل تغير بالزياده لمؤشر صافي الإحتياطات الدوليه بحوالي 79% مليار دولار، في حين بلغ أقل معدل تغير بالزياده كان من نصيب مؤشر صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بنحو 14.2 % مليون دولار .

2- شهد إجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري تزايداً ملحوظاً خلال الفتره المختاره بالبحث ، حيث بلغ إجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري بنحو 25337.1 مليار جنيه يمثل متوسط سنوي قدر بنحو 2111.43 مليار جنيه خلال الفتره (2006/2005–2017/2016).

3- سجل معدل النمو لإجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري عدم إستقرار ، حيث كان متذبذباً بالزياده والنقصان خلال الفتره (2008/2007–2017/2016)، وبلغ معدل النمو للموارد الكليه للاقتصاد المصري بنحو 328.9% مليار جنيه بمتوسط سنوي قدر بنحو 32.89% مليار جنيه خلال متوسط الفتره (2008/2007–2017/2016)..

4- شهدت إجمالي الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري تزايداً مستمراً عام بعد عام وهذا يتفق مع إجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري خلال الفتره المختاره بالبحث ، وبلغ إجمالي الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري بنحو 25337.1 مليار جنيه تمثل متوسط سنوي قدر بنحو 2111.43 مليار جنيه خلال الفتره (2006/2005–2017/2016).

5- بلغ معدل النمو لإجمالي الاستخدامات الكليه للاقتصاد المصري بلغ أدناه بمعدل 30.3% مليار جنيه في عام 2009/2008. في حين بلغ الحد الأعلى لمعدل النمو لإجمالي الاستخدامات الكليه للاقتصاد المصري نحو 210% مليار جنيه عام 2017/2016، وبلغ المتوسط السنوي لمعدل النمو لهذا المؤشر حوالي 74.45 % مليار جنيه خلال متوسط الفتره (2007/2008–2016/2017) .

6- إتسم الميزان الكلي للاقتصاد المصري بالتوازن ، حيث تساوت الموارد الكليه مع الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري خلال الفتره المدروسه بالبحث (2006/2005–2017/2016).

أهم توصيات البحث :

1- الإستمرار في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في مصر لزيادة الموارد الكليه للاقتصاد المصري للوفاء بمتطلبات الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري ، لتحقيق التنمية الإقتصاديه المنشوده لرفع مستوى المعيشه للفرد بالدوله .

2- العمل على إستقرار معدلات النمو الخاص بإجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري بحيث تأخذ منحنى تصاعدياً وليس متذبذباً ، وذلك من خلال رفع معدلات النمو للعناصر المحدده للموارد الكليه منها الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق ، والواردات من السلع والخدمات .

3- الإستمرار في الجهود المبذولة من الدوله تجاه إتزان الميزان الكلي للاقتصاد المصري ، بمعنى أن تتساوي الموارد الكليه مع الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري من خلال تنفيذ برامج تنمويه من شأنها زيادة الموارد الكليه لتلبية الاستخدامات الكليه للاقتصاد المصري ومن ثم القيام بالبرامج التنمويه الجديده بما ينعكس ذلك على الفرد ، وتحقيق مستوى معيشي مناسب .

المراجع :

1- الجهاز المركزي للتعبئه العامه والإحصاء – الكتاب الإحصائي السنوي – مؤشرات الاقتصاد المصرى ، اعداد متفرقه .

2- وزارة التخطيط والمتابعه والإصلاح الإداري–تقرير متابعة الأداء الإقتصادي والإجتماعي خلال الربع الرابع للعام المالي 2017/2016

3- وزارة الماليه – مركز المعلومات – القاهره – تقارير ماليه شهريه لسنوات متفرقه .

4- محمود عزت عبد اللطيف (دكتور)– دراسة إقتصادية لأهما لمتغيرات الكلية كمؤشرات لأداء الإقتصاد المصرى–الجمعيه المصريه للاقتصاد الزراعي –المجله العلميه للجمعيه – المجلد السابع والعشرون –العدد الرابع – ديسمبر 2017.

5- التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعدده من الوجهة التطبيقية–ريتشارد جونسون،دين وشرن(مؤلفان) تعريب دكتور/ عبد المرضي حامد عزام – الأستاذ المشارك – كلية التجاره جامعة الأسكندريه ، كلية الإقتصاد والإداره – جامعة الملك سعود – فرع القصيم – المملكة العربيه السعوديه – عام 1998م .

الملخص

دراسه إقتصاديه تحليليه لبعض المؤشرات الكليه للاقتصاد المصري

مقدمة :

يعتبر إستقرار أوضاع الإقتصاد الكلي في مصر أحد أهم أهداف إستراتيجية التنمية المستدامه 2030 ، حيث يتضمن هذا الهدف خفض نسبة الدين العام ، وكذلك نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، والحفاظ على استقرار مستوى الأسعار، وبالرغم من الإصلاحات الإقتصاديه والإداريه التي شهدتها الدوله في السنوات الأخيره الماضيه إلا ان الإقتصاد المصريمازال يعاني من تراجع في بعض المؤشرات الاقتصاديه في الفتره الأخيره ، حيث تراجع معدل النمو الإقتصادي بمعدل 0.1 نقطه مئويه عند مقارنة نتائجه عام 2016/2015بعام 2017/2016،وإزداد العجز الكلي للموازنه العامه للدوله من 326.35مليار دولار عام 2015 / 2016 إلى 372.75مليار دولار بمعدل زياده بلغ حوالي 14.22 % مليار دولار .

مشكلة البحث :

تتركز مشكلة البحث في إنخفاض معدلات النمو لمؤشرات الموارد والاستخدامات الكليه للاقتصاد المصري ، حيث تبين من البيانات المنشوره من الجهات المعتمده بالدوله الإنخفاض الواضح في معدلات النمو للموارد والإستخدامات الكليه خلال الفتره **(2017/2016 – 2008/2007)** بخلاف السنه الأخيره في الفتره المدروسه بالبحث وهي **2017/2016**التي شهدت إرتفاع ملحوظ في معدلات النمو للموارد والاستخدامات الكليه للاقتصاد المصري ، وتزداد خطورة الموضوع في إرتفاع الدين العام وزيادة عجز الموازنه العامه للدوله ، مما سيكون له أثر سلبي على أداء بعض القطاعات الاقتصاديه بالدوله ، وبالتالي كان ضرورياً دراسة أهم المؤشرات الإقتصاديه في مصر خلال العام المالي **2017/2016**، والتعرف على الوضع الراهن لمؤشرات الموارد والاستخدامات الكليه للإقتصاد المصري للوقوف على الأسباب التي أدت لإنخفاض معدلات النمو لهما في محاوله لوضع بعض الحلول لزيادة معدلات النمو لتلك المؤشرات .

أهداف البحث:

إستهدف البحث بصفه أساسيه إلقاء الضوء على أهم المؤشرات الإقتصاديه في مصر ، و مؤشرات الموارد والإستخدامات الكليه ، ومعدلات النمو بالأسعار الجاريه للاقتصاد المصري ، وذلك عن طريق دراسه تحليليه لأهم المحاور الآتيه :

1- الوضع الراهن لتطور الموارد الكليه للاقتصاد المصري ، من خلال التعرف على تطور مؤشرات الموارد الكليه للاقتصاد المصري والمتمثله في الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج ، وأيضاً الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق ، وصافي الضرائب غير المباشره ، والواردات من السلع والخدمات،وأخيراً دراسة تطور إجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري خلال الفتره (2006/2005–2017/2016).

2- الوضع الراهن لتطور الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري ، من خلال التعرف على تطور مؤشرات الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري والمتمثله في الإستهلاك النهائي الخاص والحكومي ، والإستثمارات ، والتغير في المخزون ، وجملة الإنفاق على الإستثمارات ، والصادرات من السلع والخدمات ، وأخيراً دراسة تطور إجمالي الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري خلال الفتره (2006/2005–2017/2016).

3- تطور معدلات النمو لكل من الموارد والإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري ، من خلال التعرف على تطور معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج وبسعر السوق ، ومعدلات النمو للواردات من السلع والخدمات ، ومعدلات النمو لإجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري ، ومعدلات النمو للاستهلاك النهائي الخاص والحكومي ، والإستثمارات، ومعدلات النمو لجملة الإنفاق على الإستثمارات ، والصادرات من السلع والخدمات،وأخيراً دراسة تطور معدلات النمو لإجمالي الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري خلال الفتره(2006/2005–2017/2016).

أسلوب البحث ومصادر البيانات:

تم الإستعانه بإستخدام أسلوبين إحصائيين المتعارف عليهم وهما التحليل الإحصائي الوصفي لأهم المؤشرات الإقتصاديه في مصر ، وأيضاً التحليل الإحصائي الوصفي والكمي لكل من المؤشرات الإقتصاديه للموارد والاستخدامات الكليه للاقتصاد المصري خلال الفتره(2006/2005– 2017/2016)، كما تم إستخدام هذين الأسلوبين الوصفي والكمي كذلك لدراسة معدلات النمو لمؤشرات الموارد والاستخدامات الكليه للاقتصاد المصري خلال الفتره (2008/2007–2017/2016)، واعتمد البحث على مصادر البيانات لبعض الجهات

المعنيه بنشر البيانات منها وزارة التخطيط والمتابعه والإصلاح الإداري ، ووزارة الماليه ، والجهاز المركزي للتعبئه العامه والإحصاء ،نشرات لأعداد متفرقه ، وتم الإستناد لبعض الدراسات والبحوث والتقاريرالإقتصاديه المختلفه ،والمراجع العربيه والأجنبيه ذات الصله بموضوع البحث.

أهم توصيات البحث :

1- الإستمرار في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في مصر لزيادة الموارد الكليه للاقتصاد المصري للوفاء بمتطلبات الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري ، لتحقيق التنمية الإقتصاديه المنشوده لرفع مستوى المعيشه للفرد بالدوله .

2- العمل على إستقرار معدلات النمو الخاص بإجمالي الموارد الكليه للاقتصاد المصري بحيث تأخذ منحنى تصاعدياً وليس متذبذباً ، وذلك من خلال رفع معدلات النمو للعناصر المحدده للموارد الكليه منها الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق ، والواردات من السلع والخدمات .

3- الإستمرار في الجهود المبذوله من الدوله تجاه إتزان الميزان الكلي للاقتصاد المصري ، بمعنى تساوي الموارد الكليه مع الإستخدامات الكليه للاقتصاد المصري من خلال تنفيذ برامج تنمويه من شأنها زيادة الموارد الكليه لتلبية الاستخدامات الكليه للاقتصاد المصري ومن ثم القيامبالبرامج التنمويه الجديده بما ينعكس ذلك على الفرد ، وتحقيق مستوى معيشي مناسب .

Analytical Economic Study of some Macro Indicators of the Egyptian Economy

Dr / Imam Imam Hasab Alnaby Meetwally
Senior Researcher - Agricultural Economics Research Institute
Corresponding author: eehasabalnaby@yahoo.com

Introduction:

The stabilization of the macroeconomic situation in Egypt is one of the most important objectives of the 2030 strategy of sustainable development, which includes reducing the ratio of public debt, as well as the ratio of total deficit to GDP, and maintaining the stability of the price level, despite the economic and administrative reforms witnessed by the country in recent years. However, the Egyptian economy is still suffering from a decline in some economic indicators in the recent period, where the rate of economic growth fell by 0.1 percentage points when compared to the results in 2015/2016 compared to 2016/17.

Research problem:

The research problem is concentrated in the low growth rates of the indicators of resources and the total uses of the Egyptian economy, where the data published by the accredited authorities in the country showed a clear decrease in the growth rates of the total resources and uses during the period (2007/2008 - 2016/2017), unlike the last year in the period studied. 2016/2017, which witnessed a noticeable rise in the growth rates of resources and the total uses of the Egyptian economy, and the seriousness of the subject increases in the rise of public debt and the increase of the state budget deficit, which will have a negative impact on the performance of some economic sectors in the country, and therefore was necessary A study of the most important economic indicators GI Egypt during the fiscal year 2016/2017, and to identify the current status of indicators of resources and uses of the College of the Egyptian economy to find out the reasons that led to lower growth rates for them in trying to put some solutions to increase the growth rates of these indicators.

research aims:

The main objective of the research is to shed light on the most important economic indicators in Egypt, and indicators of resources and total uses, and growth rates at current prices of the Egyptian economy, through an analytical study of the following main axes:

1- The current situation of the development of the total resources of the Egyptian economy, by identifying the evolution of the indicators of the total resources of the Egyptian economy, represented in the GDP at the cost of factors of production, as well as the GDP at the market price, the net indirect taxes, imports of goods and services, and finally the study of the overall development. Total resources of the Egyptian economy during the period (2005 / 2006–2016 / 2017).
2- The current status of the development of the total uses of the Egyptian economy, by identifying the evolution of the indicators of the total uses of the Egyptian economy, represented in private and governmental final consumption, investments, changes in inventory, total expenditure on investments, exports of goods and services, and finally the study of the development of total uses of the economy. Egyptian during the period (2005/2006 - 2016/2017).
3- Evolution of growth rates for both resources and total uses of the Egyptian economy, by identifying the growth rates of GDP at factor cost and market price, growth rates of imports of goods and services, growth rates of total resources of the Egyptian economy, and growth rates for private and government final consumption. Finally, the study of the development of growth rates of the total uses of the Egyptian economy during the period (2005/2006 - 2016/2017).

Research Methods and Data Sources:

The descriptive statistical analysis of the most important economic indicators in Egypt, and the descriptive and quantitative statistical analysis of each of the economic indicators of resources and the total uses of the Egyptian economy during the period (2005/2006 - 2016/2017), were also used. Also, to study the growth rates of the indicators of resources and the total uses of the Egyptian economy during the period (2007 / 2008–2016 / 2017), the research was based on data sources for some of the concerned parties to publish data, including the Ministry of Planning and Follow-up and Administrative Reform, the Ministry of Finance, and the Authority. Central Public Mobilization and Statistics, bulletins for different numbers, has been based on some studies, research and reports, various economics, and Arabic and foreign references related to the subject of research.